

النَهْدِي  
لإستشارات الزكاة وضريبة الدخل



# حلول استشارية مالية متكاملة

خدماتنا تجمع بين الخبرة والممارسة





عبدالله النهدي  
لإستشارات الزكاة وضرية الدخل

## من نحن

مكتب النهدي للاستشارات الزكاة وضريبة الدخل قد بدء ممارسة عمله بموجب الترخيص رقم ٤٢ الصادر من إدارة المهن الحرة في وزارة التجارة وعضوية هيئة المحاسبين القانونيين، وتتمثل الخدمات المهنية التي يقدمها المكتب تقديم الاستشارات الزكوية والضريبية والمالية والمحاسبية من خلال فهمنا العميق لتطبيقاتها العملية في مجال التجارة والصناعة، ويقوم على تقديم هذه الخدمات فريق متخصص من المستشارين بخبرات علمية ونظرية ومتعددة في كافة المجالات ذات العلاقة وتعتمد سياسة المكتب تجاه العاملين بالتدريب المستمر لهم وتنوع مجال خبراتهم والعناية باستقرارهم في المكتب والالتزام التام بقواعد الزكاة والضريبة و هيئة المحاسبين القانونيين " SOCPA " .



إن التوسع في الأنشطة والتنوع في مصادر التمويل والدخول في شراكات واندماجات محليه وإقليميه يزيد من أهمية العمليات المتعلقة بالزكاة والضريبة والاستشارات المتعلقة بها، ويجعل من الضرورة الاستناد لرأي جهات مهنية مؤهلة علمياً وفنياً لتلبية الاحتياجات غير الاعتيادية للعملاء تتلخص خدماتنا الاستشارية الخاصة بالزكاة وضريبة الدخل في تقديم الاستشارة المهنية للشركات القائمة العاملة في السوق السعودي والشركات المتوقع دخولها في كل جوانب تطبيق نظام الزكاة وضريبة الدخل المعمول بها في المملكة والمعاهدات المبرمة بخصوص منع إزدواجية الضرائب.

نعتمد على خبرات مستشارينا الطويلة ومعرفتهم العميقة بنظام الزكاة وضريبة الدخل المعمول بها في المملكة العربية السعودية. كما نحصر على تزويد عملائنا بالفهم السليم والمعرفة الكاملة بألية احتساب الزكاة والضريبة المستحقة وفقاً لنظام الزكاة وضريبة الدخل، و تطبيق أسس وقواعد علمية وفنية في اختيار عينات المراجعة مما يؤدي إلى خفض أعمال المراجعة المستندية مع الانضباط في تنفيذ السياسات العامة للمكتب والالتزام التام بقواعد سلوك وأداب المهنة بما يسهم بتحقيق رؤيتنا.



عبد النّهدى  
لإستشارات الزكاة وصرفيّة الدّخل

لماذا مكتب

٦

معالجة

مختلف الفروقات الزكوية والضريبية

حل

المشاكل المتعلقة بالزكاة والضريبة

تأكيد

هي رغبتنا الأكيدة في المحافظة  
على شرف هذه المهنة

جودة

خدماتنا وخبرتنا المهنية العالية

## رؤية المكتب وسياسته صممت بعناية لتتناسب مع طموحاتك وتوقعات عملائنا



**رؤيتنا** أن نكون في مقدمة الشركات المهنية العملاقة من حيث جودة المخرجات لمن يبحث عن مفهوم العناية المهنية ويهتم بالقيمة المضافة.

تتمحور سياستنا حول الأحداث الاقتصادية المتسارعة التي يمر بها العالم وخصوصاً منطقة الخليج العربي والطفرة الاقتصادية الحالية و بروز التكتلات الاقتصادية وانضمام دول المنطقة لهذه التكتلات تتطلب وعياً ضريبياً وقوانين وأنظمة وتشريعات تتوافق مع هذه المتغيرات. ونحن نملك من الخبرة والدراية ما يؤهلنا للمساهمة في التشريعات التي تتطلبها النقلة الاقتصادية بمنطقة الخليج العربي .



## خدماتنا

العديد من الخدمات المهنية نقدمها باحتراف

يقدم المكتب العديد من الخدمات المهنية المتكاملة والمتوافقة مع أنظمة المهنة المعمول بها في المملكة العربية السعودية والأعراف المهنية السائدة:

- التسجيل وفتح الملف لدى المصلحة للشركات والمؤسسات.
- إعداد الإقرارات الزكوية والضريبة النظامية ومتابعتها مع الجهات المختصة .
- مراجعة الجداول التفصيلية المتعلقة بالإقرارات والتي تعتبر جزءاً مكملًا لها .
- حضور ومراقبة عمليات الفحص الميداني التي تقوم بها المصلحة.
- الرد على مناقشة الاستفسارات الزكوية والضريبة واستلام الربط .
- إعداد مذكرات الاعتراض والاستئناف .
- القيام بدور الوكيل والمستشار المالي أمام مصلحة الزكاة والدخل نيابةً عن العميل.
- تقديم القوائم المالية والإقرار والكشوف المرفقة به مصلحة الزكاة والدخل .
- حضور لجان الاعتراض الابتدائية والإستئنافية وديوان المظالم نيابة عن العميل حتى إنهاء وضعه لدى تلك الجهات.
- تقسيط الزكاة والضريبة وفق الأنظمة والتعليمات.
- دفعات الزكاة والضريبة المعجلة.
- إنهاء وضع مؤسسات الأفراد مع المصلحة جزافيا عند عدم وجود حسابات منتظمة.
- الحصول على المخالفات الزكوية والضريبية وإبراء الذمة وخطب السجلات التجارية في حالات التصفية للشركات
- مراجعة الهيئة العامة للاستثمار والحصول على تراخيص الاستثمار والتسهيلات اللازمة للمستثمرين الأجانب
- استخراج خطابات الإفراج عن دفعات العقود النهائية .
- استخراج الشهادات الزكوية المؤقتة والنهائية .
- تدقيق ومراجعة الحسابات ومراجعة الموازين النهائية قبل تقديمها للمحاسب القانوني ومراجعة مسودات القوائم المالية للعملاء قبل إصدارها وتشتمل المراجعة على :



## العرض

- مراعاة عرضها في القوائم المالية ومراعاة مايعتبر متداولاً وغير متداولاً.
- فحص وتقييم نظام المراقبة الداخلية بغرض تلافي التوسع في التدقيق المستندى المفصل وبالتالي تقليل كلفة المراجعة على العميل في حال وجود نظام رقابة داخلية فعال.
- إيضاح حالة الربط النهائي لدى المصلحة وآخر سنة تم الربط عليها.

## الإفصاح

- السياسة المحاسبية المستخدمة لمعالجة مخصص ضريبة الدخل.
- رصيد مخصص ضريبة الدخل في أول الفترة والإضافات والاستبعادات التي تمت خلال الفترة ورصيد آخر فترة.
- المبلغ النهائي المعتمد لكل فترة ومبالغ الفروقات بينة وبين مخصص ضريبة الدخل لتلك الفترة وملخص عن طبيعتها.
- السنوات التي لم تربط عنها ضريبة الدخل ربط نهائيا وأسباب ذلك والجهة المعروض عليها الخلاف - إن وجد - بين المصلحة والمنشأة (لجنة الاعتراض،... الخ) والمبلغ محل الخلاف.
- مخصص ضريبة الدخل للمنشأة التابعة الذي التزمت به المنشأة المسيطرة. الإعفاء التي تحصل عليه المنشأة الدولية المعفاة بموجب نظامه الأساسي من كافة الضرائب والالتزامات والقيود المالية في المملكة العربية السعودية.
- المزايا والالتزامات المرتبطة بكل نوع من أنواع الحقوق الملكية.
- أنواع الفروقات المؤقتة الدائمة بين صافي الدخل المحاسبي وصافي الدخل الضريبي.
- في حالة تمتع راس المال الأجنبي بإعفاء ضريبي يجب الإفصاح عن:**
- فترة الإعفاء الضريبي والمدة المتبقية منها.
- أساس الإعفاء الضريبي.
- حصة راس المال الأجنبي في صافي الدخل الضريبي منذ بداية فترة الإعفاء الضريبي حتى الآن.



## نظام الزكاة وضريبة الدخل السعودي

صدر نظام الزكاة لأول مرة في المملكة العربية السعودية طبقاً لأحكام الشريعة الإسلامية الفراء بالمرسوم الملكي رقم «١٧ / ٢٨ / ٨٦٣٤»، وتقضي المادة الثانية منه بأن يخضع للزكاة كل الأفراد والمؤسسات والشركات الذين يحملون الرعوية السعودية.

صدر نظام ضريبة الدخل السعودي الجديد بالمرسوم الملكي بتاريخ ١٥/١/١٤٢٥هـ، كما صدرت لائحته التنفيذية بالقرار الوزاري رقم ١٥٣٥ وتاريخ ١١/٦/١٤٢٥هـ. النظام الجديد يُطبق على الشركات والأفراد المقيمين في المملكة العربية السعودية من غير السعوديين ومن غير مواطني دول مجلس التعاون الخليجي، ممن يمارسون أنشطة تجارية في المملكة. كما يطبق على غير المقيمين سواء كانوا أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين، سعوديين أو غير سعوديين، ممن يمارسون النشاط في المملكة من خلال منشأة دائمة أو يحققون دخلاً من مصادر في المملكة، وجميع العاملين في إنتاج الزيت ومجال استثمار الغاز.

استند النظام في فرض الضريبة على:

- مصدرية الدخل
- مفهوم الإقامة
- مفهوم المنشأة الدائمة

وحدد بشكل واضح هذه المفاهيم لأغراض تطبيق النظام وفرض الضريبة

أهم سمات النظام أنه أخذ بسعر ضريبة معتدل وسمح بترحيل الخسائر إلى الأمام لفترة غير محددة وأقر ضريبة الاستقطاع لأول مرة بالمملكة العربية السعودية، كما اعتمد أسلوب الربط الذاتي وحدد التزامات كل من الإدارة الضريبية والمكلفين بشكل واضح.



## مناخ الاستثمار في المملكة العربية السعودية

تحتل المملكة العربية السعودية المرتبة ٢٣ ضمن الاقتصادات الخمسة والعشرين الأكبر في العالم، والمرتبة الأولى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، كما تحتل المركز ١٣ ضمن ١٨٣ دولة في التصنيف العالمي من حيث سهولة أداء الأعمال وفقاً لتقرير « ممارسة أداء الأعمال » لعام ٢٠١١ الصادر عن مؤسسة التمويل الدولية التابعة للبنك الدولي .

والمملكة العربية السعودية هي أكبر سوق اقتصادي حر في منطقة الشرق الأوسط. إذ تحوز على ٢٥% من إجمالي الناتج القومي العربي إضافة إلى أن المملكة العربية السعودية تمتلك أكبر احتياطي نفطي في العالم (٢٥%) وتوفر الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأقل الأسعار على مستوى جميع دول العالم مما يجعل المملكة الوجهة المثالية للمشاريع التي تعتمد على استهلاك الطاقة، إضافة إلى عدد من الموارد الطبيعية الواعدة في مجال التعدين، كما أن الموقع الجغرافي للمملكة يجعلها منفذاً سهلاً لأسواق أوروبا وآسيا وأفريقيا، ويتمتع سوقها بقدرة شرائية عالية كما يشهد سوقها المحلي توسعاً مستمراً .

فقد أصدرت المملكة العربية السعودية قانون الإستثمار الأجنبي، قدمت فيه

### الحوافز التنظيمية

- تأسيس الهيئة العامة للإستثمار السعودية (SAGIA) لتكون الجهة المسؤولة عن إعطاء تراخيص الإستثمار للمستثمرين الأجانب والتنسيق مع الجهات الحكومية الأخرى ذات العلاقة من أجل لإكمال إجراءات الموافقة والتصديق عليها .
- الإسراع في تقديم الطلبات وتسجيل المشروعات وإنهاء الإجراءات التنظيمية مع ضمان إصدار قرارات الموافقة على طلبات تراخيص الاستثمار الأجنبي خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلبات إلى الهيئة العامة للإستثمار السعودية .
- تحقيق المساواة في المزايا والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الأجانب .
- الملكية للشركات والأراضي بنسبة ١٠٠% للأجانب .





- تمليك المستثمرين الأجانب ١٠٠٪ من أرض المشروع .
- إلغاء الحد الأدنى المطلوب لرأس المال .
- لا قيود على إعادة تحويل رأس المال .
- إمكانية كفالة الموظفين الأجانب من المستثمر الأجنبي .

### الحوافز المالية

- لا توجد ضرائب على الدخل الفردي، الضرائب على الشركات ٢٠٪.
- إمكانية ترحيل الخسائر الآجلة في بيان الميزانية العمومية لأجل غير مسمى .
- للمستثمرين الأجانب الحق في الاستفادة من المؤسسات التمويلية المتخصصة المحلية والدولية والتي تشمل:
- الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (AFESD) - صندوق النقد العربي - برنامج تمويل التجارة العربية - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار - البنك الإسلامي للتنمية.
- وهناك عدد آخر من الحوافز المالية تدعم الاستثمار في المملكة، والتي تتضمن الآتي:
- صندوق تنمية الموارد البشرية لدعم الأنشطة المتعلقة بتأهيل وتدريب العمالة السعودية وتوظيفها .
- الحصص التفضيلية للغاز الطبيعي.
- أسعار تنافسية لخدمات المياه والكهرباء والأراضي للمشروعات التجارية والصناعية.
- المنح المالية للبحوث والتنمية في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية (KAUST)، ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية (KACST).

### الحوافز الضريبية

- منحت الحكومة السعودية امتيازات ضريبية لعدد من المناطق الأقل نمواً في المملكة بهدف جذب مزيد من الاستثمارات إليها، وذلك لمدة عشر سنوات من بداية أي مشروع، والمناطق التي تشملها التخفيضات الضريبية هي: حائل وجازان ونجران والباحة والجوف ومنطقة الحدود الشمالية وتشمل المزايا الآتي:
- خصم ٥٠٪ من تكاليف التدريب السنوي للعمالة السعودية
- خصم ٥٠٪ من الأجور السنوية المدفوعة للسعوديين .
- خصومات إضافية تمنح إذا زاد رأس المال المستثمر عن مليون ريال سعودي، وإذا ما تم أيضاً توظيف أكثر من خمسة مواطنين سعوديين لمدة تعاقداً لا تقل عن عام في وظائف ذات طبيعة فنية أو إدارية .





- أعمال التدقيق والمراجعة المحاسبية ذات الطابع الخاص والتي تطلب عادة من الجهات القضائية أو من بعض الجهات الحكومية أو من بعض العملاء بغرض إبداء الرأي والتقرير المحاسبي والفني.
- الأعمال المحاسبية المتعلقة بتصفية الشركات والتركات لمعرفة الزكاة أو الضريبة الواجب دفعها باعتبارها ديوناً ممتازة.
- تقويم أسهم الشركات المساهمة وزكاة الأسهم المدرجة وأسهم الخزنة.
- مراجعة الوضع الائتماني وفحص التأكيدات.
- فحص الاتفاقيات المالية الخاصة كعقود الإنتاج وحقوق الامتياز والعمولات وتعديلات وأسعار البيع وعقود الاشتراك مع الشركاء الأجانب وما ينتج عنها من ضرائب الشرائح .
- تقديم الاستشارات الزكوية والضريبية وتنمية الوعي والمعرفة للأنظمة لدى الموظفين المختصين في المنشآت التي نقوم بتقديم خدماتنا لها وأثرها على النشاط.
- تقييم كفاءة وأداء أنظمة وبرامج الحاسب الآلي في المنشآت التي نقوم بمراجعتها من قبل موظفين مختصين.
- تنفيذ إجراءات المراجعة التحليلية لبيانات الأعمال وتقارير الربحية ومقارنة نتائج السنوات والفترات المالية.
- المساهمة بشكل فعال في سن التشريعات والنظم الإدارية لصناديق وبيوت الزكاة القائمة حالياً في منطقة الخليج وتزويدها بالآليات والخطط المناسبة لتنفيذ وتطوير أدائها وبرامجها مما يساهم في زيادة إيراداتها ومداد خيلها الأمر الذي يفصل دور الزكاة في المجتمع.
- إعداد الأنظمة واللوائح ومتابعة تطبيقها لدى الجهات المختلفة.
- مراجعة الاتفاقيات لمنع الازدواج الضريبي في الشركات الأجنبية والمختلطة.
- تطوير العمليات
- مراجعة الأداء والتحقق
- الرقابة الداخلية

## الاتصال بنا

المكتب رقم (أ) مبنى مسك الإداري  
شارع الأمير محمد بن عبدالعزيز (التحلية سابقاً)  
جدة- المملكة العربية السعودية

### بيانات الاتصال

الهاتف: +٩٦٦ - ٩٢٠٠٠١٩٧٠

الفاكس: +٩٦٦ - ٢-٦٦٣٨٨١٦

مباشر: +٩٦٦ - ٢-٦٦٣٨٨١٥

البريد الإلكتروني: [info@alnahdi.sa](mailto:info@alnahdi.sa)

الموقع الإلكتروني: [www.alnahdi.sa](http://www.alnahdi.sa)

### ساعات العمل

السبت إلى الأربعاء: **الثامنة صباحاً** - **الخامسة** عصراً

الخميس **التاسعة صباحاً** - **الثانية والنصف** ظهراً

كافة المراسلات البريدية توجه للعنوان التالي:

مكتب عبدالله النهدي لأستشارات الزكاة وضريبة الدخل

المملكة العربية السعودية

ص.ب. ٣٧٤٠ جدة ٢١٤٨١